

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

- عزوز بشرى

- قراس رمزي

تحت عنوان

مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي

للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة.

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا و مقررا
مناقشا

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

غربي حمزة
القرني عبد الرحمان
بدروني عيسى

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و عرفان

قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن
أهدى إليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له"

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على أن
وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل المشرف "القري عبد الرحمان"
الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من
المولى عز وجل أن يسد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله كل الخير.

وإلى كل عمال إدارة المركب الصناعي التجاري الحضنة - المسيلة - ونخص
بالذكر عمال قسم المالية وعلى رأسهم "شتيح عبد الكريم" على كل المساعدات
والتسهيلات المقدمة لنا فجزاه الله كل الخير.

وإلى كل من " بلعباس زكرياء" عن المساعدات التي قدمها لنا راجين من
الله عز وجل أن ينور دربها وإلى كل عمال مكتبة القلم.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو
من بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع، ونسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما
يجبه ويرضاه.

بشرى

فهرس المحتويات

شكر وعران
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
مقدمة أ
الفصل الأول: عموميات حول تقييم الأداء المالي
تمهيد 9
المبحث الأول: تقييم الأداء المالي. 10
المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي. 10
المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي. 11
المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي. 12
المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي. 16
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي. 17
المطلب الأول: التوازن المالي. 17
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي. 18
المطلب الثالث: نسب السيولة والهيكلية المالية. 21
المطلب الرابع: نسب المردودية ونسب النمو. 23
خلاصة الفصل الأول..... 29
الفصل الثاني: دراسة حالة المركب الصناعي التجاري - الحضنة -
تمهيد 31
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة..... 32
المطلب الأول: منهجية الدراسة 32
المطلب الثاني: بطاقة فنية للمركب الصناعي التجاري الحضنة..... 33
المطلب الثالث: وظائف ومراحل الإنتاج بالمؤسسة..... 34
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة والأهداف والآفاق المستقبلية 37
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي 42

42.....	المطلب الأول: تحليل القوائم المالية وإعداد الميزانية المالية المختصرة.
50.....	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي
55.....	المبحث الثالث: تقييم الأداء عن طريق مؤشرات السيولة والهيكلية المالية.
55.....	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة.
56.....	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الهيكلية المالية.
59.....	المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المردودية والنمو
59.....	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية
62.....	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالية عن طريق نسب النمو
64.....	خلاصة الفصل الثاني
66.....	الخاتمة
70.....	قائمة المصادر والمراجع
	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية السنة المالية المقفلة (جاناب الأصول)	13
02	ميزانية السنة المالية المقفلة (جاناب الخصوم)	14
03	جدول حساب النتيجة	15
04	أنواع النسب المالية	28
05	جاناب أصول الميزانية لسنوات 2015-2016-2017.	42
06	جاناب خصوم الميزانية لسنوات 2015-2016-2017.	44
07	جدول حساب النتيجة لسنوات 2015-2016-2017.	45
08	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015.	48
09	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016.	49
10	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017.	49
11	تطور رأس المال العامل <i>FR</i> .	51
12	تطور الاحتياج لرأس المال العامل <i>BFR</i> .	52
13	تطور الخزينة <i>TR</i>	53
14	حساب نسبة التداول.	55
15	حساب نسبة السيولة السريعة.	56
16	حساب نسبة التمويل الدائم.	57
17	حساب نسبة التمويل الخاص.	57
18	حساب نسبة التمويل الخارجي.	58
19	حساب نسبة الاستقلالية المالية.	58
20	حساب المردودية الاقتصادية.	59
21	حساب نسبة المردودية المالية.	60
22	أثر الرافعة المالية خلال السنوات (2015/2017).	61
23	حساب نسب النمو.	63

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
40	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة	01
51	تطور رأس مال العامل خلال السنوات 2015-2017.	02
54	تطور الخزينة خلال السنوات 2015-2017	03
61	تطور معدلات المردودية في المؤسسة خلال الفترة ما بين 2015-2017	04
62	تطور أثر الرافعة المالية خلال فترة الدراسة (2015-2017).	05

مقدمة

تمهيد:

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين، خاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها، فهي تقوم بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، من أجل الحصول على منتجات تلبي حاجات الإنسان المادية والمعنوية، ومحاولة التأقلم مع هذا المحيط المتمسم بشدة التقلب لضمان هدفها الأسمى وهو الاستمرارية.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة لتقييم أدائها، وباعتبار أن المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة لتقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، ولتقييم أي وظيفة وجب اختيار أفضل المعايير والمؤشرات لتحديد مستوى أداء المؤسسة.

وبما أن كل نشاط اقتصادي يعتمد أساسا على المعاملات المالية وطبيعة أدائها المالي، فهو يعتبر من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية نظرا لانعكاس آثاره على جميع الوظائف الأخرى، لهذا فإن عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل بلوغ أهدافها، وكذا معرفة مستوى ربحية المؤسسة ونقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، حيث أصبح إلزاما على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ القرارات المالية أو الاستراتيجية، وعلى ضوء هذا جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، باعتبارها أداة من أدوات تقييم الأداء المالي لتوضح لنا وضعية معينة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

ومن هذا المنطلق نتضح معالم إشكالية الدراسة التالية:

1_ طرح الإشكالية:

ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

2_ الأسئلة الفرعية:

وللتعمق أكثر حول هذا الموضوع يمكننا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

_ ما هي القوائم المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي في المركب الصناعي التجاري الحضنة؟

_ هل تقيس المؤشرات المالية كفاءة وفعالية أداء المؤسسة؟

_ هل تساهم المؤشرات والنسب المالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة؟

_ ما أنسب المؤشرات التي تكشف عن تحقيق توازنات مالية في المؤسسة؟

3_ فرضيات الدراسة:

_ يحتاج المحلل المالي كل القوائم المالية في عملية تقييم الأداء المالي.

_ تهدف المؤشرات المالية إلى قياس كفاءة وفعالية الأداء في المؤسسة.

_ يمكن أن تكون المؤشرات والنسب المالية من أهم المعايير التي يعتمد عليها في الكشف عن نقاط القوة لتعزيزها وكذا نقاط الضعف لتفاديها.

_ مؤشرات التوازن المالي هي أهم المؤشرات المالية التي تكشف عن التوازنات المالية في المؤسسة.

4_ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف ومنها ما يلي:

_ التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحركة فيه.

_ محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

_ إثبات أهمية ودور تقييم الأداء المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

_ محاولة تحديد المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

_ تطبيق المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي في إحدى المؤسسات الاقتصادية.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

_ توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية تقييم الأداء المالي ومدى انعكاسه في تدعيم المركز المالي للمؤسسة.

_ بيان أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها والتي تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

_ بيان كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

6- مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، ولكن كان نتيجة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في:

_ أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية، خاصة الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.

_ الرغبة في معرفة القيمة المضافة التي يقدمها تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

_ محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.

أما عن المبررات الذاتية فهي كالتالي:

_ الميل الشخصي لمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة والتحليل المالي.

_ يمثل الموضوع جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه وكذا الميول والرغبة في معرفة مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

_ كما نأمل في أن نضيف إلى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث العلمي.

7- حدود الدراسة:

تشمل ما يلي:

الحدود الزمنية: اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين 2015_ 2017 أي على مدى ثلاث سنوات.

الحدود المكانية: تم حصر الدراسة التطبيقية على مؤسسة اقتصادية هي المركب الصناعي التجاري الحضنة بولاية المسيلة، التابعة للقطاع الخاص.

الحدود الموضوعية: اقتصرت دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي على مجموعة معينة من النسب والمؤشرات المالية تتمثل في:

مؤشرات التوازن المالي/نسب السيولة/نسب الهيكل المالية/نسب المردودية/نسب النمو.

8- المنهج المستخدم:

للإلمام بالبحث من جميع النواحي وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العلمي، ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق والبيانات اللازمة للجانب التطبيقي لدراسة.

9- مصادر المعلومات:

المصادر الأولية: وتتمثل في المقابلة، والقوائم المالية التي تم الحصول عليها من المركب الصناعي التجاري الحضنة، خلال الدراسة الميدانية المتمثلة في دراسة الحالة.

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمجلات والإنترنت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع.

10- صعوبات الدراسة:

- _ أولى الصعوبات التي تواجه الباحث عند تطبيق الدراسة هي مهمة البحث عن المؤسسة المستقبلة.
- _ صعوبة الحصول على المعلومات المالية من المؤسسة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة ومن الصعب التصريح بها بسهولة.
- _ مجال النسب المالية واسع لذا يجد الباحث نفسه في حيرة أثناء اختيار أفضل وأنسب المؤشرات والنسب المالية، وهل النتائج التي سيتم الحصول عليها واقعية، مقبولة أم لا.

11-الدراسات السابقة:

- 1_ دادن عبد الغاني، " قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس (2006_2007)⁽¹⁾، تمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤشرات المالية والاقتصادية في تفسير سلوك كل من قيمة المؤسسة ومعدل نموها وبنية هيكلها المالي؟

وعلى هذا الأساس، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تحليل سلوك الأداء المالي من خلال: قيمة المؤسسة، معدل النمو، الهيكل المالي، بناء على المؤشرات المالية والاقتصادية، بفضل المحاكاة والنمذجة المالية، بهدف تصنيف المؤشرات في مجموعات متجانسة من حيث درجة تأثيرها على مقاييس الأداء.

وفي هذا السياق يمكن إرساء نموذج للإنذار المبكر، تقاديا للخطر والعسر المالي على غرار المعرفة المسبقة لأداء المؤسسة مقارنة بمثيلاتها من خلال تبني قرارات مالية صائبة.

- 2_ عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، دراسة حالة صناعة الكوابل بسكرة (2000_2002)⁽²⁾، وتمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: ما هو دور المعايير والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

(1) مذكرة تخرج، مقدمة لنيل الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.

(2) مذكرة تخرج، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2001-2002.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي وتحديد المعايير والمؤشرات المستخدمة وتطبيقها على مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة، فقد شملت هذه الدراسة جميع جوانب تقييم الأداء بهدف تحديد المعايير لتقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة وتفسيرها، هذا باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي خلال فترة 2000_2002، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم كفاية التحليل الساكن بحيث أنه يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي، هذا لأن التحليل الساكن يدرس التوازن المالي في لحظة زمنية معينة.

3_ هاجر عباسي، "تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات (2012_2013)⁽³⁾، وتمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لعينة الدراسة مطاحن الواحات أقروديف وحدة _تقرت الكبرى_ في الفترة ما بين 2012_2015؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية لتقييم أدائها المالي، ومحاولة تحليلها في المؤسسة محل الدراسة مطاحن الواحات لتحسين وضعيتها المالية، وذلك بحساب مؤشرات التوازن والنسب المالية، شملت هذه الدراسة أساسيات لتقييم الأداء المالي في الجانب النظري اعتماداً على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بالنسبة للجانب التطبيقي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المؤسسة حققت قيم سالبة في رأس المال العامل لكن قيم الخزينة كانت موجبة وكذلك نسب السيولة والمردودية، إلا أنها تراجعت خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب تراجع رقم الأعمال وحجم الأرباح الصافية، لهذا وجب على المؤسسة الاعتماد على استراتيجية بهدف البقاء في السوق المحلية والتأقلم مع التغيرات المحيطة بأقل التكاليف.

12- هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع تم تقسيم دراستنا إلى فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

(3) مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة ورقلة، 2016-2017.

الفصل الأول: يتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي حيث خصص المبحث الأول منه للدراسة النظرية لمفهوم عملية تقييم الأداء المالي، أهميتها، خطواتها وأهدافها

أما المبحث الثاني تناول أهم مؤشرات التوازن المالي وكذا بعض النسب المالية وكيفية حسابها.

الفصل الثاني: يحتوى على دراسة الحالة فقد تم بواسطته إسقاط الجانب النظري على المركب الصناعي التجاري الحضنة، لمعرفة مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما قسم هذا الفصل إلى مبحث أول تناول تقديم عام حول المؤسسة والمباحث الباقية خصصت لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

عموميات حول تقييم الأداء المالي

تمهيد:

يحظى موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين لتحديد مدى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلاً لمختلف أنشطتها من أجل تقييم أدائها الكلي.

وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها المنشودة، وتحسين مركزها المالي الأمر الذي يستدعي تحسين أدائها المالي من خلال تقييمه لأنه محور أساسي للمؤسسة، وعليه فإن هذا الفصل يعالج الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول يتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي من حيث المفهوم، الأهمية، الأهداف،..... المبحث الثاني خصص لدراسة التوازن المالي ومؤشراته. المبحث الثالث خصص لدراسة بعض النسب المالية كالسيولة، الهيكل المالية، المردودية والنمو.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي.

لتقييم الأداء أهمية بالغة في إيجاد الثغرات والنقائص بالمؤسسة، والتحقق من بلوغ الأهداف المحددة مسبقاً، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهم خطواته وكذا أهم مصادر المعلومات اللازمة لتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي.**الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.**

قبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء المالي لابد من الإشارة لمفهوم الأداء المالي.

أولاً: مفهوم الأداء المالي.

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.⁽¹⁾

ويعرف كذلك على أنه "مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس"⁽²⁾

أو هو "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة".⁽³⁾

مما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها للوفاء بالتزاماتها، لبلوغ أهدافها المالية.

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي.

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".⁽⁴⁾

"ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي في تاريخ معين".⁽⁵⁾

(1) عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، جامعة بسكرة، 2001، ص 87.

(2) دادن عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 20.

(3) وهيبه رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، الجزء 02، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 112.

(4) دادن عبد الغاني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006، ص 41.

(5) توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004، ص 03.

تقييم الأداء المالي هو "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الفعالية".⁽¹⁾

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن تقييم الأداء المالي هو تقديم الحكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال فترة معينة وهذا باستخدام مقاييس معينة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي.

وتتمثل في:⁽²⁾

- _ يمكن من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته.
- _ يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
- _ يساعد في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.
- _ فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.

بالإضافة إلى:⁽³⁾

_ يوفر قياساً لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.

_ يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد سليم للحوافز والمكافئات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي لهذه العملية هو الحصول على معلومات تستخدم لغرض تحليلها وتفسيرها من أجل صنع القرار.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:⁽⁴⁾

1/ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2/ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

(1) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة، دار المريخ، الرياض، 2002، ص 38.

(2) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد الشركات المساهمة، ط1، الأردن، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010، ص 47.

(3) وهيبه رمضان محمد حسين، أبراهيم فضل المولى البشير، مرجع سابق، ص 114.

(4) محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 51-52.

3/ دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4/ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات لتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

تعد مرحلة جمع المعلومات المرحلة الأولى في عملية التقييم، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة وفي الوقت المناسب، يختلف تقسيم هذه المعلومات من باحث إلى آخر فهناك من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية والبعض الآخر يقسمها إلى معلومات عامة، معلومات خاصة ومعلومات خاصة بالمؤسسة.

التقسيم الذي سنقوم بانتهاجه هو مصادر خارجية تضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر خارجية تضم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

الفرع الأول: المصادر الخارجية.

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات: (1)

1_ المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالطرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، بحيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2_ المعلومات القطاعية: هذا النوع من المعلومات يتم الحصول عليه من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الأنترنت..... الخ. لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي عملية القيام بدراسة اقتصادية أو مالية تعد عملية صعبة جدا.

الفرع الثاني: المصادر الداخلية.

وتتمثل في: (2)

1_ الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة.

(1) عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم-، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسبير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص39.

(2) تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أوالحاج، البويرة، 2012/2011، ص 22-24.

وهي جدول يوضح في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، بحيث يتم الحفاظ على تساوى الطرفين، الجدول الموالي يوضح الشكل العام للميزانية المالية.

جدول رقم (01):

ميزانية السنة المالية المقفلة في:

N-1 صافي	N صافي	N امتلاك رصيد	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية: فارق بين الاقتناء- المنتج الايجابي أو السلبي. تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي مباني تثبيات عينية أخرى تثبيات ممنوح امتيازها تثبيات يجرى انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقه بها. سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية. ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة.
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 28.

جدول رقم (02):

ميزانية السنة المالية المقفلة في:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة. رأس مال تم إصداره. رأس مال غير مستعان به. علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1). فوارق إعادة التقييم. فارق المعادلة (1) نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد. حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع
			قروض وديون مالية. ضرائب (مؤجلة ومرصود لها). ديون أخرى غير جارية. مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية. موردون وحسابات ملحقة. ضرائب. ديوان أخرى. خزينة سلبية.
			مجموع الخصوم غير الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 29.

2_ جدول حساب النتيجة: عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)".

والجدول التالي يمثل جدول حساب النتيجة.

الجدول رقم (03):

جدول حساب النتيجة في

N-1	N	ملاحظة	العناصر
			رقم الأعمال
			تغير مخزون المنتجات التامة و القيد التنفيذ
			الإنتاج المثبت
			إعانات الإستغلال
			1- إنتاج الفترة
			مشتريات مستهلكة
			خدمات خارجية و استهلاكات أخرى
			2- استهلاك الفترة
			3- القيمة المضافة للإستغلال
			أعباء المستخدمين
			ضرائب و رسوم، و المدفوعات المشابهة
			4- الفائض الأجمالي للإستغلال
			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			مخصصات الأهتلاكات و المؤونات
			مخصصات عن خسائر القيمة و المؤونات
			استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة التشغيلية
			نواتج مالية
			أعباء مالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (التغييرات) على النتائج العادية
			مجموع نواتج النشاطات العادية
			مجموع أعباء النشاطات العادية

			8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
			العناصر غير العادية (نواتج) (للتوضيح)
			العناصر غير العادية (أعباء) (للتوضيح)
			9- النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للفترة
			الحصة من النتائج الصافية للشركات موضع المعادلة(1)
			11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة(1)
			منها حصة ذوي الأقلية(1)
			حصة المجمع(1)

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق المؤسسة.

3_ جدول تدفقات الخزينة: يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

4_ الملاحق: وهي وثائق تحتوى على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية و جدول حساب النتيجة حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراماً لمبدأ الصورة الوافية.

المطلب الرابع: أهداف تقييم الأداء المالي.

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص ولكل طرف أهدافه الخاصة ألا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً في ما يلي:⁽¹⁾

- 1_ الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.
- 2_ اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.
- 3_ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.
- 4_ تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.

بالإضافة إلى:⁽²⁾

- 5_ ترشيد الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لنتكرار.
- 6_ ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

(1) سارة باحو، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010، ص 17.

(2) مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مداخلة بعنوان: دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 01.

7_ التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة، وهذا لضمان الربحية والنمو وتفاذي الإسراف المالي.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

لقد أصبح استخدام النسب والمؤشرات المالية لغرض قياس وتقييم أداء المنظمات من الأمور الواسعة الانتشار لدرجة أنه يمكن القول بأنه لا يمكن أن يتم تحليل البيانات لمعرفة أداء مؤسسة ما ومعرفة مركزها المالي بدون استخدام هذه المؤشرات.

تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب يتناول المطلب الأول مفهوم التوازن المالي وأهميته ثم يليه مؤشرات التوازن المالي أما المطلب الثالث يعالج نسب السيولة ونسب الهيكلية المالية ثم المطلب الأخير الذي يحوى نسبتي المردودية والنمو.

المطلب الأول: التوازن المالي.

تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي.

"يعرف التوازن المالي على أنه وجوب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، وذلك لتفادي الاضطرابات التي تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل الصافي موجب".⁽¹⁾

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها: "التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي تترافق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها".⁽²⁾

الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ التوازن المالي في النقاط التالية:⁽³⁾

- _ تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- _ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- _ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- _ تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

(1) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 88.

(2) ناصر داددي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، الجزائر، دار الآفاق للنشر، 2001، ص 22.

(3) جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986، ص ص 21-22.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

تم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: رأس المال العامل.

تعريفه: هو الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة).⁽¹⁾

كيفية حسابه:⁽²⁾

من أعلى الميزانية: الموارد الثابتة _ الاستخدامات الثابتة.

من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة _ الخصوم المتداولة.

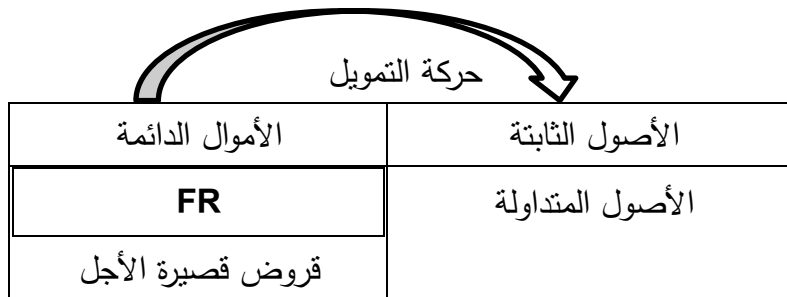
حالاته:

وتتمثل حالاته في:⁽³⁾

أ- منظور أعلى الميزانية:

يعبر رأس المال العامل عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل.

رأس المال العامل الموجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل، وذلك على النحو الآتي:



(1) جيمس أ.كاسين، جويل ج. ليرنر، ترجمة: محمد عبد العزيز أو رمان، ملخصات شوم، نظريات ومسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ابن عكنون، 1992، ص 333.

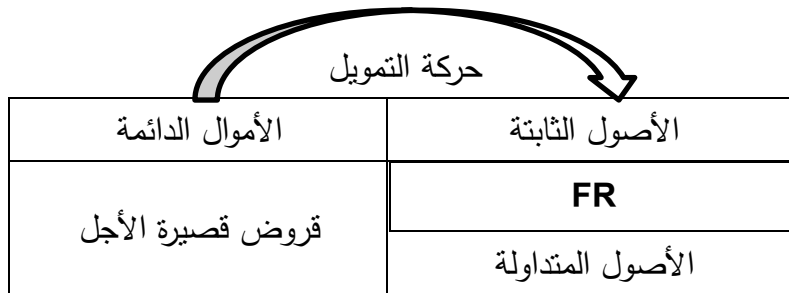
(2) جمال عبد الناصر صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 16.

(3) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 87-89.

رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.



رأس المال العامل السالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عم موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.



ب- منظور أدنى الميزانية

يتمثل رأس المال العامل سيولة عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة) إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

- رأس المال العامل موجب:

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل سيولة، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

- رأس المال العامل معدوم:

في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

- رأس المال العامل سالب

في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل.

تعريفه: يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم محققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ويضم هذا الاحتياج عنصرين هما: احتياج رأس المال العامل للاستغلال ($BFRE$) واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال ($BFRHE$)، النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط مباشرة بالنشاط العادي للمؤسسة. (1)

أنواعه:

وتتمثل في: (2)

أ_ الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{ex}): يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

ب_ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال ($BFRH_{ex}$): يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFRH_{ex} = EH_{ex} - RH_{ex}$$

ج_ الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

كيفية حسابه:

يتم حسابه بالعلاقة التالية: (3)

<p>الإحتياج في رأس مال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية)</p>
--

الفرع الثالث: الخزينة.

تعريفها: تعتبر الخزينة على أنها عبارة عن مجموعة الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها في دورة الاستغلال وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما هو متوفر فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال (4).

(1) حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص ص 120-121.

(2) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 104-105.

(3) اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2006، ص 64.

(4) هاجر عباسي، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرياح ورقلة،

ويتم حساب الخزينة بالشكل التالي:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

حالاتها:

عند تحليل وضعية رصيد التغير في خزينة المؤسسة نكون أمام ثلاث حالات هي: (1)

_ خزينة موجبة: يعنى أن المؤسسة تملك رؤوس أموال دائمة إضافية لتغطية احتياج رأس المال العامل

_ خزينة سالبة: يعنى أن المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجاتها الكلية أي أنها في حالة عجز

_ خزينة معدومة: يعنى أن المؤسسة تحقق توازن مالي، في هذه الحالة يتساوى كل من رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال.

المطلب الثالث: نسب السيولة والهيكلية المالية.

نظرا لكثرة وتنوع النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حاولنا في دراستنا هذه التركيز على النسب التي نراها أكثر أهمية وفعالية، وكذا النسب التي تمس المؤسسة محل الدراسة، حيث يتناول هذا المطلب نسب السيولة ونسب الهيكلية المالية.

قبل التطرق لهذه الأنواع من النسب وجب الإشارة إلى تعريف شامل للنسب المالية.

النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

الفرع الأول: نسب السيولة.

تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة وتعتمد نسب السيولة عموما على العلاقة الموجودة بين الموجودات المتداولة (أصول) والمطلوبات المتداولة (خصوم). (2)

1_ نسبة التداول:

هي تلك النسبة التي تقيس إمكانية الشركة في تسديد الخصوم المتداولة من أصولها المتداولة وهي نسبة واسعة الانتشار. (3)

(1) بوزار السعيد أسماء، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2008، ص 08.

(2) وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009، ص 179.

(3) دريد كمال آل شبيب، مقدمة في إدارة المالية المعاصرة، ط2، الأردن عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص 85.

وتمثل الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها (1:2) وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لمقدرة المنظمة على ديونها الخارجية.⁽¹⁾ وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة (مرة)}}$$

2_ نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة سيولة الشركة القصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها وهي المخزون، أي تحسب من تقسيم الموجودات المتداولة مطروحاً منها المخزون على المطلوبات المتداولة، وأن القيمة المقبولة للنسبة هي مرة واحدة أي (1:1).⁽²⁾

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3_ نسبة النقدية:

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية:⁽³⁾

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{نقدية} + \text{استثمارات في أوراق مالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

الفرع الثاني: نسب الهيكل المالية.

وتتمثل فيما يلي:

أولاً: نسبة التمويل الدائم.

وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب عن طريق

العلاقة التالية:⁽⁴⁾

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال معدوماً.

(1) وائل محمد صبحي دريس، مرجع سابق، ص 79.

(2) محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص 79.

(3) خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 83.

(4) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط3، الأردن، عمان، 2008، ص 60.

ثانياً: نسبة التمويل الخاص.

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الاستثمارات، وتحسب بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها.

بالإضافة إلى: (2)

ثالثاً: نسبة الاستقلالية المالية.

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عند دائئها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

رابعاً: نسبة التمويل الخارجي.

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد هذه المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

المطلب الرابع: نسب المردودية ونسب النمو.

يعتبر كل من النمو والمردودية مؤشرين هامين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعالج هذا المطلب نسب المردودية والنمو.

أولاً: نسب المردودية. (3)

تكمن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن في وضعية تمتاز بتضخم مرتفع، حيث تصبح هذه الأرباح جد هامة لغرض تعويض التآكل النقدي.

(1) سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، ص 08.

(2) بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 87.

(3) خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص 97.

تحسب المردودية من خلال العلاقة بين النتائج والوسائل المسخرة خلال فترة معينة، حيث يعتبر تقدير المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها. هناك مؤشرين أكثر استعمالاً في حساب المردودية:

_ مؤشر المردودية الاقتصادية.

_ مؤشر المردودية المالية.

الفرع الأول: المردودية الاقتصادية.

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة⁽¹⁾، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الإجمالية}}$$

الفرع الثاني: المردودية المالية.

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة المالية الصافية (بعد طرح المالية والضرائب على أرباح الشركات) والأموال الخاصة.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \text{ (2)}$$

الفرع الثالث: الرافعة المالية.

1. مفهوم الرافعة المالية:

"ترتبط بهيكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض"⁽³⁾

2. مبدأ أثر الرافعة المالية:

"يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون)، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المدفوعة للمقترضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة مالي إيجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تتخفف مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة المالي سلبي"⁽⁴⁾.

(1) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، الأردن، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000، ص 384.

(2) خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص 98.

(3) منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، ص 255.

(4) إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 284.

3. الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

تتم الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية كالتالي: (1)

في البداية يجب الإشارة إلى أثر الضريبة على التحليل الذي قمنا باستعراضه لأثر الرافعة المالية، فالضريبة على الربح (في حدود الربح الذي تحققه المؤسسة) فكل نتيجة من حسابات جدول النتائج مرتبطة بضريبة أو دين ضريبي نظري، والضريبة النهائية هي محصلة مجموع الضرائب أو ديون الضرائب (إذا كان هذا المجموع واجبا)، وعليه يمكننا حساب نتيجة اقتصادية صافية من الضرائب على الأرباح بضرب نتيجة الاستغلال في معدل الضريبة ص 284

هذه الخطوة تمكننا من التجانس في حسابنا لأثر الرافعة المالية، لذلك سوف نعتبر خلال كل تحليلنا أن أي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال، النتيجة المالية و النتيجة الصافية) مع الإشارة إلى التحليل سيظل ثابتا إذا افترضنا أن كل النتائج هي قبل الضريبة على الربح يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية، انطلاقا من المعطيات التالية:

R_E : نتيجة الاستغلال

R_{net} : النتيجة الصافية

R_e : المرودية الاقتصادية

R_{cp} : مرودية الأموال الخاصة

C_p : الأموال الخاصة

D : الاستدانة الصافية

i : تكلفة الاستدانة

IS : معدل الضريبة على أرباح الشركات

لدينا ما يلي: نحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال:

$$R_{net} = (R_E - i \cdot D) (1 - IS)$$

ويقسم طرفي المعادلة السابقة على الأموال الخاصة C_p نجد:

$$\begin{aligned} R_{cp} &= \frac{R_{net}}{C_p} = \frac{(R_E - i \cdot D)(1 - IS)}{C_p} \\ &= \frac{(R_E - i \cdot D)(1 - IS)}{C_p + D} \cdot \frac{C_p + D}{C_p} \\ &= \left(R_e \cdot \frac{C_p}{C_p} + R_e \cdot \frac{D}{C_p} - i \cdot \frac{D}{C_p} \right) (1 - IS) \end{aligned}$$

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كالتالي:

(1) إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 286-287.

$$Rcp = \left[R_e + (R_e - i) \frac{D}{C_p} \right] (1 - IS)$$

حيث:

$(R_e - i)$: الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة

$\frac{D}{C_p}$: الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.

$\left[(R_e - i) \frac{D}{C_p} \right]$: أثر الرافعة المالية.

ثانيا: نسب النمو.

تعكس هذه النسب التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة لأخرى، فهي مجموعة المؤشرات

التي تقيس مدى نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ولحساب معدل النمو لمتغير ما وليكن (X) يؤخذ التغير في القيمة X بين فترتين زمنيتين مثلا

قيمتين وتقسّم على القيمة الأولى لـ X وبافتراض أن القيمتين X_0 و X_1 فإن معدل النمو (g_x) يساوي:⁽²⁾

$$g_x = \frac{(x_1 - x_0)}{x_0} = \frac{\Delta x}{x_0} = \frac{x_1}{x_0} - 1$$

يتم حساب نسب النمو كالتالي:⁽³⁾

1_ نسبة تطور رقم الأعمال:

تمثل هذه النسبة تطور رقم الأعمال خلال سنة معينة بالقياس مع سنة سابقة وتحسب بالعلاقة

التالية:

$$\text{نسبة تطور رقم الأعمال} = (\text{رقم الأعمال للسنة الحالية} - \text{رقم الأعمال للسنة السابقة}) / \text{رقم الأعمال للسنة السابقة}$$

2_ نسبة تطور الإنتاج:

تمثل هذه النسبة تطور الإنتاج وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور الإنتاج} = (\text{إنتاج السنة الحالية} - \text{إنتاج السنة السابقة}) / \text{إنتاج السنة السابقة}$$

⁽¹⁾ زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007، ص 121.

⁽²⁾ محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، ط1، الأردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص 124-125.

⁽³⁾ هاجر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

3_ نسبة تطور القيمة المضافة:

تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور القيمة المضافة} = (\text{القيمة المضافة للسنة الحالية} - \text{القيمة المضافة للسنة السابقة}) / \text{القيمة المضافة للسنة السابقة}$$

4_ نسبة تطور النتيجة الصافية:

تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور النتيجة الصافية} = (\text{النتيجة الصافية للسنة الحالية} - \text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}) / \text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}$$

الجدور رقم (04):

أنواع النسب المالية.

الشرح	المعادلة	النسب المالية	
تظهر هذه النسبة المدى الذي يمكن فيه تغطية الإلتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من النقد أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاق هذه الإلتزامات	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	نسبة التداول	نسب السيولة
تمثل هذه % قدرة المنشأة على تسديد المطلوبات المتداولة دون اللجوء إلى بيع أي مخ سلعي	$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	نسبة السيولة السريعة	
تقيس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقد وما في حكمه لتسديد الإلتزامات المتداولة	$\frac{\text{نقدية + استثمارات في أوراق مالية}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	نسبة النقدية	
تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الدائم	نسب الهيكلية المالية
تقيس مدى اعتماد المؤسسة على تمويل الإستثمارات بواسطة أموالها الخاصة وكلما كانت هذه السنة أكبر من الواحد دل ذلك على استقلالية المؤسسة	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الخاص	
تقيس مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخ، وكلما كانت أقل كلما زادت ثقة الممولين في المؤسسة والقدرة على تسديد الديون	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة التمويل الخارجي	
تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائئها	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة الاستقلالية المالية	
تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الإجمالية}}$	المردودية الإقتصادية	
تقيس هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	المردودية المالية	نسب المردودية

المصدر: من إعداد الطالبين.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على عموميات حول تقييم الأداء المالي، فقد تم التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وكذا خطواته وأهم مصادر معلومات تقييم الأداء المالي، ثم مؤشرات التوازن المالي، وركزنا على أهم النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة، نسب الهيكلية المالية، نسب المردودية ونسب النمو وكيفية حسابها، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- عملية تقييم الأداء المالي خطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- أن مؤشرات قياس الأداء المالي عديدة ومتنوعة لذا يجب اختيار مؤشرات ونسب مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- أن عملية تقييم الأداء المالي تتم في أربع خطوات أساسية مكملتها لبعضها البعض.
وفي الفصل الثاني سنحاول إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية، من أجل تحقيق النسب المالية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة المركب الصناعي

التجاري - الحضنة -

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي والنسب المالية، ودورها في إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ارتأينا في هذا الفصل وبالاعتماد على دراسة حالة مؤسسة من خلال جمع البيانات وتفسير النتائج، حيث اتخذنا من المركب الصناعي التجاري الحضنة ميدانا للدراسة من خلال دراسة وتحليل قوائمه المالية للفترة الممتدة بين 2015-2017، وهذا من أجل إعطاء صورة أولية حول وضعية هذه المؤسسة ومقارنة النتائج المتحصل عليها وتقديم تفسيرات.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، خصص المبحث الأول لتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة ومنهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المبحث الثاني يتناول تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات التوازن.

المبحث الثالث يعالج تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات السيولة والهيكلية المالية.

المبحث الرابع يعالج تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات المردودية والنمو.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

تم الاعتماد في دراستنا هذه عن فرع من فروع مجموعة قسنطينة للحبوب ومشتقاتها، ألا وهو المركب الصناعي التجاري الحضنة الكائن مقره بولاية المسيلة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد المناهج المعتمد عليها في البحث وكذا الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات، كما سنأخذ بعين الاعتبار التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة.**أولاً: مجال الدراسة "الهدف من الدراسة".**

إن الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة محل الدراسة من خلال التركيز على التوازن المالي ومؤشراته وكذا على مجموعة من النسب المالية التي تعطي صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانياً: الإطار المكاني للدراسة.

تضمنت الدراسة حالة المركب الصناعي التجاري حضنة التابع للقطاع الخاص وهو شركة مساهمة متمركزة في ولاية المسيلة.

ثالثاً: الإطار الزمني للدراسة.

لقد استغرقت فترة الدراسة في المركب الصناعي التجاري الحضنة لجمع المعلومات والبيانات والوصول إلى خلاصة واستنتاجات حوالي 30 يوم أي ما يعادل شهر كامل.

رابعاً: الأدوات المستخدمة.

تم الاعتماد في دراستنا هذه على الأدوات المحاسبية المتمثلة في:

- الميزانيات المالية (ميزانية الأصول والخصوم).

- جدول حساب النتيجة.

المطلب الثاني: بطاقة فنية للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

يتناول هذا المطلب لمحة تاريخية عن المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة، وكذا قدراته.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المركب الصناعي التجاري الحضنة.

يعالج هذا الفرع التعريف بالمؤسسة الأم للمركب الصناعي التجاري الحضنة ثم إعطاء لمحة تاريخية تخص المركب والتعريف به.

1/التعريف بالمؤسسة الأم:

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرًا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية وكذا وضع وحدات أخرى في بعض المناطق، ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها.

2/نشأة وتعريف المركب الصناعي التجاري الحضنة.

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين برج بوعريريج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980 حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد حولت المركب الصناعي التجاري بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة وهذا في 02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755 م² منها 12555 م² مغطاة .

أسس المركب الصناعي التجاري الحضنة في 1997.10.01 مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 1997.09.07، تحول إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 1997.10.01 مبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ابتداء من 1997.10.01، تم رفعه في 1998.04.30 إلى 479.000.000 دج وفي 2009 بلغ 1.449.460.000 دج، وينقسم المركب إلى قسمين قسم قديم وقسم جديد هما:

القسم الأول:

يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية من نوع "buhler" بيلر وتاريخ بداية استغلالها سنة 1981 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 2000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب: 242.202.253.51 دج.

القسم الثاني:

يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الإيطالية من نوع «Golfetto» قوفيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة إنجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج.

الفرع الثاني: قدرات المؤسسة.

- قدرة الطحن 4000 قنطار/ يوميا من القمح الصلب و 3000 من القمح اللين.
- قدرة الإنتاج 2600 قنطار/ يوميا من السميد (سميد ممتاز ب: 64% نسبة الاستخلاص)، 2220 قنطار/ يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب: 74% نسبة استخلاص).
- قدرة تخزين 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار - قمح لين 62.500 قنطار).
- طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.
- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2017 فهي كالاتي:
- السميد 511107 قنطار، الدقيق 258043 قنطار، بقايا الطحن 391161 قنطار.
- رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2017 يقدر ب: 2938072479.46.

المطلب الثالث: وظائف ومراحل الإنتاج بالمؤسسة.

الفرع الأول: الوظائف.

1- الوظيفة الإدارية: وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات، الاتصالات، التوجيه.....إلخ).
- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية، التسجيلات، التقييم.....إلخ).
- ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة، التجهيزات، الإنتاج، تسيير الملفات التقنية.....إلخ).

2- الوظيفة الإنتاجية: تتمثل في الأدوار الآتية:

- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.
- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي.....إلخ.

الفرع الثاني: مراحل العملية الإنتاجية.

إن العملية الإنتاجية بهذه المؤسسة تركز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين للحصول على منتجات تامة الصنع كالسميد والفريضة بمختلف أنواعها، وكذلك الحصول على بقايا الطحن المتمثلة في النخالة، ويتم هذا على مستوى عدة مراحل وهي:

1- مرحلة التموين الداخلي:

وهي مرحلة انتقال المادة الأولية من صوامع التخزين التابعة لمصلحة تسيير المخزونات إلى مخازن الورشات، وتكون هذه العملية مستمرة ولا تتوقف إلا في بعض الحالات مثل (تعطل آلات الطحن، أو التخفيض من الإنتاج، أو نقص في عملية التموين)، ويتم انتقال المواد الأولية عن طريق ناقل ألي بين صوامع التخزين والوحدات الإنتاجية.

2- مرحلة التنظيف الأولى:

بعد تموين مخازن الورشات تلي ذلك عملية التنظيف الأولى، حيث تمر كميات القمح داخل الآلات الخاصة بالتنظيف الأولى التي تقوم بتنقية القمح من الزوائد والشوائب الكبيرة، حيث توجد آلات خاصة لتنقية القمح من مادة الحديد، وأخرى تقوم بتنقية الحجارة والحصى، ومن خلال هذه المرحلة يكون القمح قد زالت منه معظم الشوائب والأوساخ.

3- مرحلة التنظيف النهائي:

في هذه المرحلة تنتقل كميات القمح بواسطة مضخات هوائية إلى نوع ثاني من أجهزة التنظيف، حيث تتميز هذه الأجهزة بأنها تقوم بحركات اهتزازية لحبيبات القمح ولها ميل محدد للسطح الذي فوقه كميات القمح، حيث يتم تدرج حبيبات القمح إلى الأسفل، وتجمع في مجاري التخزين، أما باقي الشوائب المتبقية من عملية التنظيف الأولى فإنها ترسل إلى الأعلى إلى سلة الأوساخ.

4- مرحلة إضافة المياه:

تكون لكميات القمح الصافية المخزنة درجات رطوبة مختلفة، وهنا يقوم مسؤول الإنتاج بإضافة كميات من الماء حتى تصبح درجة الرطوبة ما بين 15 و 15.8%، حيث هذه الدرجة محددة وفقا لمعايير تقنية، وذلك من أجل تسهيل عملية الطحن فيما بعد، وكذلك لمساعدة فصل الغلاف الخارجي الذي تنتج عنه بقايا الطحن، وهناك أجهزة خاصة تقوم بتحديد كميات الماء المضافة وأخرى لمراقبة درجات الرطوبة.

5- فترة الانتظار التقني:

من أجل امتصاص القمح لكميات الماء المضافة فإنه يتطلب وقتا للقيام بذلك، بالإضافة إلى رفع درجات الرطوبة إلى المستوى المرغوب، وتختلف فترة الانتظار حسب نوعية القمح، حيث نجد أن متوسط الانتظار للقمح الصلب هو 4 ساعات، بينما القمح اللين يصل حتى 8 ساعات، وكذلك حسب درجة الرطوبة الأولية في المادة التي تتراوح بين 7 إلى 10%.

6- عملية الطحن:

في هذه المرحلة تقوم آلات الطحن بكسر حبيبات القمح وفقا لمتطلبات التقنية الموضوعة من طرف مصلحة الإنتاج، وذلك من أجل الحفاظ على خصوصية حبة القمح، وكذلك لفصل الغلاف الخارجي عن اللب.

7- عملية الغريلة:

تلي كل عملية طحن مباشرة عملية غريلة، حيث تمر جزيئات القمح المكسورة على غربال مصنف تقنيا حسب درجات انفتاح وانغلاق المسامات، وتنتج عن هذه العملية إما جزيئات خشنة ترجع لعملية الطحن مجددا، وإما مادة جاهزة قابلة للتصنيف، وتشكل عمليتي الطحن والغريلة حلقة مغلقة أي لا تتوقف عملية الطحن حتى يتم تصنيف الجزيئات إلى مادة جاهزة.

8- مرحلة تجميع الأصناف وتخزينها:

ينتج عن عملية الغريلة تصنيف الجزيئات حيث يعبر كل صنف على نوع من المنتج، ويسلك كل صنف مجرى معين ينتهي به المطاف إلى صوامع التخزين للمواد الجاهزة.

9- مرحلة التوضيب والتخزين:

بعد عملية التخزين في صوامع الورشات للمادة الجاهزة تأتي عملية التوضيب، حيث يقوم العامل بتحضير الأكياس، وبمجرد وضع الكيس على فتحة قنوات التفريغ والضغط على الزر تتم عملية التفريغ تلقائيا مع الوزن المحدد، ومن ثم مرور الأكياس على آلة الخياطة بعد وضع بطاقة البيانات الخاصة للمنتج (مثل تاريخ الإنتاج، ومدة الاستهلاك....)، وبعد ذلك يتم إخراج المنتج من الورشات إلى مساحات التخزين بناقلات خاصة، ومنها يصبح المنتج جاهزا للتسويق.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة والأهداف والآفاق المستقبلية.
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي.

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري، من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه:

1 - المدير العام:

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
 - يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
 - التنسيق بين الوحدة وممثليها من نفس القطاع.
 - يقوم بالربط بين جميع الدوائر.
 - يقوم بإعلام الرئيس المدير العام برياض سطيف بالحالة اليومية للمؤسسة.
- وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

أولاً: قسم التنظيم والتسيير الداخلي - الهيكلي - للوحدة:

- 1- **الأمانة العامة:** تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.
- 2- **مصلحة النوعية:** مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سواءً كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.
- 3- **مدقق الحسابات:** يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.
- 4- **المستشار القانوني:** يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لنفاذي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.
- 5- **مكتب مساعد الأمن والوقاية:** ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانياً: قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري و المالي والمبيعات:

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1 - مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1/1- مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

- شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

- تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

1/2- مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها

كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في

ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى

مصنعين هما:

أ- مصنع التحويل رقم (1): يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 4000

قنطار خلال 24 ساعة، قدرة الطحن (4000 قنطار/ سا).

ب- مصنع التحويل رقم (2): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفريضة على الترتيب

بطاقة إنتاجية 3000 قنطار من القمح الصلب و3000 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة .

كما أن هذه المصلحة تنفرع إلى ثلاث فروع:

- فرع محاسبة المواد.

- فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوظيف.

ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً

للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا

تعتبر من أهم المصالح.

1/3- مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بالآلات الإنتاج وتشغيل

هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا وتنفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع الإلكترونيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.

- فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن والشاحنات.

4/1- مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة

المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- فرع استقبال وتخزين الحبوب.
- فرع تسيير مخزونات الأكياس.
- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

2- مديرية التسويق: وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه

المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

3- مديرية الإدارة و المالية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

1/3- مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى

ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.
- فرع المحاسبة العامة.
- فرع محاسبة المبيعات.
- فرع المحاسبات.

2/3- مصلحة الموارد البشرية:

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.
- فرع الخدمات الاجتماعية.

3/3- مصلحة الوسائل العامة: ومن مهامها:

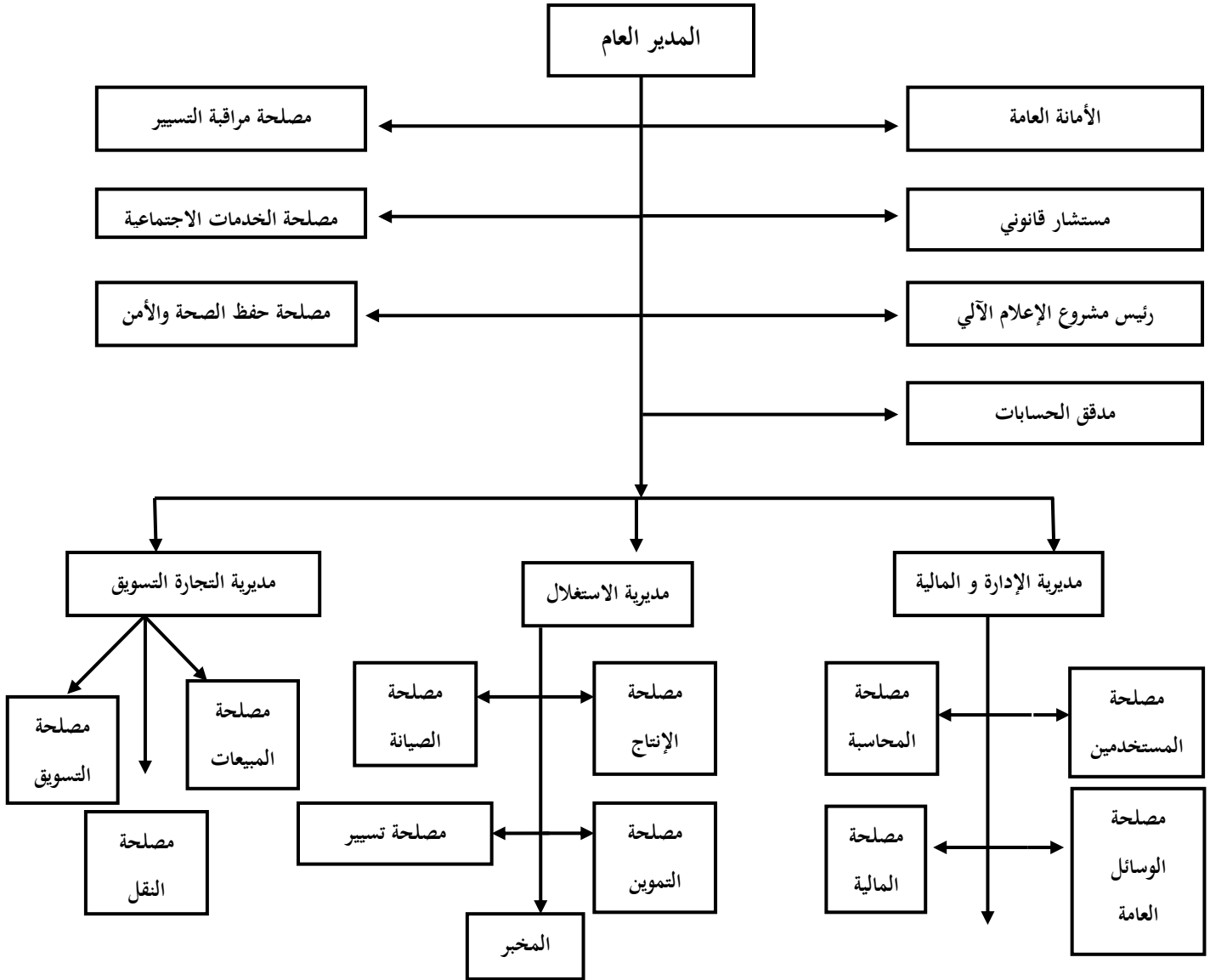
- متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.

4- مكتب الإعلام الآلي: و يعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

الشكل رقم (01): الشركة الفرعية حبوب قسنطينة.



الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة



المصدر: من وثائق المؤسسة محل الدراسة.

الفرع الثاني: الأهداف والآفاق المستقبلية.

ينشط المركب الصناعي التجاري الحضنة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس له داخل تراب الولاية ولهذا فإن المركب الصناعي التجاري الحضنة يسعى إلى تحقيق أهداف وآفاق مستقبلية أهمها:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهائية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيته.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.
- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجيات المستهلك بمادتي السميد والفرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل السائدة داخل المؤسسة مثلا: مشاكل الإنتاج، التوزيع والاتصال.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

يضم هذا المبحث النتائج المتحصل عليها من تحليل وثائق المؤسسة محل الدراسة لتقييم الأداء المالي، بحيث تم التركيز على نسب السيولة والهيكلية المالية والمردودية ونسب النمو لتقييم الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية وإعداد الميزانية المالية المختصرة.

الفرع الأول: تحليل الميزانية المالية.

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية للقدرة المالية للمؤسسة، انطلاقا من الميزانيات المالية للمؤسسة خلال ثلاث سنوات متتالية، الغرض الأساسي في هذا الدراسة معرفة كيفية استخدام النسب المالية لمعرفة العلاقة بين بنود القوائم المالية.

أولا: جانب الأصول:

الجدول رقم (05):

جانب أصول الميزانية لسنوات 2015-2016-2017.

2017	2016	2015	الأصول
			أصول غير جارية:
			تثبيات غير مادية
1 854 702 611,05	1 305 356 265,82	1 327 713 717,24	تثبيات مادية
59 577 408,84	640 287 863,14	674 359 524,57	تثبيات قيد التنفيذ
			تثبيات مالية
18 800,00	18 800,00	18 800,00	اقتراضات وأصول مالية
			أخرى غير جارية
11 693 724,86	11 663 933,17	12 189 183,13	ضرائب مؤجلة
1 925 992 544,15	1 957 326 862,13	2 014 281 224,94	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية:
183 693 935,83	172 367 222,08	148 014 999,35	المخزونات وقيد التنفيذ

61 304 968,49	37 390 501,38	30 173 316,97	الزبائن
14 579 752,70	40 080 352,19	12 602 457,06	مدينون آخرون
1 452 040,00		28 289 613,16	الضرائب والعناصر المرتبطة بها
			التوظيفات والأصول المالية الأخرى جارية
1 087 445 094,92	1 090 864 366,63	752 702 532,36	الخزينة
1 348 442 791,94	1 340 702 442,38	971 782 918,90	مجموع الأصول الجارية
3 274 441 336,69	3 298 029 304,51	2 968 064 143,84	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال تقييم جدول أصول الميزانية ما يلي:

- عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2016 مع سنة 2015 نلاحظ نقصان بقيمة 56 954 362,81 دج، وهذا راجع إلى النقصان في بعض العناصر والتي تتمثل في التثبيات المادية والتثبيات قيد التنفيذ.
- أما بالنسبة للأصول الجارية نلاحظ زيادة بقيمة 368 919 524,43 دج، وهما راجع إلى زيادة المخزونات والزبائن.
- من جهة أخرى عند مقارنة الأصول غير الجارية لسنة 2017 مع سنة 2016 نلاحظ تراجع بقيمة 31 334 317,38 دج، وهذا راجع إلى النقصان في التثبيات قيد التنفيذ.
- أما بالنسبة للأصول الجارية ارتفاعا بقيمة 7 746 349,31 دج، وهذا نتيجة الزيادة في المخزونات والزبائن والنقص في الضرائب.

ثانيا: جانب الخصوم.

جدول رقم (06):

جانب خصوم الميزانية لسنوات 2015-2016-2017.

2017	2016	2015	الخصوم
-	-	1 449 460,00	رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	الرأس مال المدفوع
-	-	203 292 170,74	الرأس مال غير المدفوع
288 088 495,05	320 018 795,82	161 321 002,93	علاوات واحتياطات
1 889 358 864,61	1 796 561 073,67	-	النتيجة الصافية
			أصول خاصة أخرى الرصيد المرحل من جديد
2 177 447 359,66	2 116 579 869,29	1 814 073 173,67	المجموع
-	-	-	الخصوم غير الجارية
356 773 383,94	356 773 383,94	356 773 383,94	القروض والديون المالية
5 095 636,77	1 527 392,54	509 130,85	قروض استثمارية
49 144 821,92	51 597 966,80	56 136 812,02	ضرائب مؤجلة
			مؤونات ونواتج مقيدة سلفا
411 013 842,63	409 898 743,28	413 419 326,81	مجموع الخصوم غير الجارية
10 249 995 ,83	88 289 972,39	16 603 949,85	الخصوم الجارية
337 589,4	1 309 830,68	45 831 988,95	الموردون والحسابات المرتبطة
675 392 439,8	681 950 888,69	696 136 204,56	الضرائب
			ديون أخرى
685 980 134,40	771 550 691,94	758 571 643,36	مجموع الخصوم الجارية
3 274 441 336,69	3 298 029 304,51	2 986 064 143,84	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال تقييم جدول خصوم الميزانية تغير للقيم يوضح كما يلي:

زيادة رؤوس الأموال الخاصة خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بقيمة 320 018 795,82 دج،

وهذا راجع إلى الزيادة في النتيجة المحققة سنة 2016.

- انخفاض الديون طويلة الأجل 12 979 048,58 دج.
- ارتفاع الديون قصيرة الأجل ب 12 979 084,58 دج، نتيجة ارتفاع دين الموردين وهذا يمكن أن يؤثر على السيولة.
- عند المقارنة بين سنة 2016 و 2017 نلاحظ زيادة في الأموال الخاصة بقيمة 60 867 490,37 دج.
- ارتفاع الديون طويلة الأجل ب 1 115 099,35 دج.
- انخفاض الديون قصيرة الأجل ب 23 587 967,82 دج.

ثالثا: تحليل جدول حسابات النتائج

جدول رقم (07):

جدول حساب النتيجة لسنوات 2015-2016-2017.

2017	2016	2015	
2.902.714.153.11	2.866.220.558.42	2.332.024.449.40	رقم الأعمال
18.047.988.3	15.237.146.49	5.076.288.65	تغير مخزون المنتجات التامة والقيود
-	-	-	التفويض
-	2.234.727.28	1.572.090.91	الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
2.920.762.141.41	2.883.692.432.2	2.338.672.828.96	1- إنتاج الفترة
2.351.214.016.38	2.328.827.296.85	1.906.594.822.87	مشتريات مستهلكة
23.183.661.47	24.632.144.91	38.490.780.55	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
2.374.397.677.85	2.353.459.441.76	1.945.085.603.42	2- استهلاك الفترة
546.364.463.56	530.232.990.43	393.587.225.54	3- القيمة المضافة للاستغلال
225.213.568.76	207.601.486.99	148.693.504.06	أعباء المستخدمين
4.466.848.00	4.236.950.00	5.686.059.00	ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة
316.684.046.80	318.394.553.44	239.207.562.48	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
10.083.749.36	23.126.182.23	61.151.662.67	المنتجات العملياتية الأخرى
25.334.48	411.726.37	1.094.874.46	الأعباء العملياتية الأخرى
68.789.652.59	386.772.099.22	399.113.928.62	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
7.502.867.27	344.752.369.75	359.921.252.00	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات

265.410.677.00	299.089.279.83	233.911.627.82	5- النتيجة العملياتية
26.252.939.35	173.027.44	475.348.96	نواتج مالية
36.668.76	-	5.439.536.2	أعباء مالية
26.216.270.59	173.027.44	-4.964.187.24	6- النتيجة المالية
291.626.947.59	299.262.307.27	228.947.440.58	7- النتيجة العادية قبل الضريبة
-	-	45.316.286.00	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
3.538.452.54	1.543.511.65	-10.151.65	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
-	22.300.00	-	أرباح موزعة على العمال
2.964.556.698.03	2.919.860.003.26	2.734.060.946.34	مجموع نواتج النشاطات العادية
2.676.468.202.98	2.622.141.207.64	-2.572.739.943.41	مجموع أعباء النشاطات العادية
288.089.495.05	320.018.795.62	161.321.002.93	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
-	-	-	العناصر غير العادية (نواتج التوضيح)
-	-	-	العناصر غير العادية (أعباء)
-	-	-	النتيجة غير العادية
288.089.495.05	320.018.795.62	161.321.002.93	9- النتيجة الصافية للفترة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

- حققت المؤسسة محل الدراسة خلال سنة 2015 قيمة مضافة قدرت ب: 393.587.225.54 دج، وفي العام الموالي (2016) قيمة مضافة مقدرة ب: 530.232.990.43 دج، ويعني أن هناك زيادة تقدر ب: 89..136.645.764 دج، وهذا دليل على نم المؤسسة، تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع إنتاج الفترة ب: 545.019.603.24 دج، ومن هنا يمكن القول بأن المؤسسة كفو في مجال الإنتاج، فهي حققت زيادة في الإنتاج تعدت الزيادة في الاستهلاك.
- في سنة 2017 كانت القيمة المضافة 546.364.463.56 دج، الزيادة المحققة مقارنة بالسنة الماضية (2016) هي: 16.131.473.13 دج، أي ما يعادل نسبة 3.04%، ساهم الإنتاج في هذه الزيادة بقيمة قدرت ب: 37.069.709.21 دج، تعود بأثر إيجابي.
- الفائض الإجمالي للاستغلال المحقق خلال سنة 2015 هو 239.207.562.48 دج، أما المحقق منه في سنة 2016 يساوي إلى 318.394.553.44 دج، وهو بذلك حقق زيادة تقدر

- ب: 79.186.990.96 دج، ساهمت أعباء المستخدمين بزيادة قدرت ب: 58.907.982.93 دج سنة 2017 تراجع الفائض الإجمالي للاستغلال ب: 1.710.506.64 دج، سبب هذا الانخفاض هو الزيادة في الضرائب والرسوم سنة 2017 مقارنة بالسنة الماضية (2016)، تقدر ب: 229.898 دج.
- النتيجة التشغيلية المحققة خلال سنة 2015 قدرت ب: 233.911.627.82 دج من السنة الموالية كانت 83.299.089.279 دج، الزيادة المحققة هي: 65.177.652.01 دج، وهي جيدة، ساهم في هذه الزيادة الفائض الإجمالي للاستغلال، وفي السنة الموالية النتيجة التشغيلية كانت 265.410.677 دج، نلاحظ أنها انخفضت ب: 33.678.602.83 دج، يعود هذا التراجع في الفائض الإجمالي للاستغلال خلال نفس السنة.
- النتيجة المالية خلال سنة 2015 هي: 4.964.187.24 دج، وهذا يدل على أن نواتجها المالية ضعيفة مقارنة بأعبائها المالية، أما في سنة 2015 حققت نتيجة مالية موجبة قدرت ب: 173.027.44 دج، فالمؤسسة خلال هذه السنة استطاعت أن تمتص خسارتها المالية السابقة وأن تتخلص من كل أعبائها المالية.
- ففي سنة 201 كانت النتيجة 26.216.270.59 دج، الزيادة المحققة خلال الدورة هي: 26.043.243.15 دج، يعود السبب في هذه الزيادة إلى الزيادة المعتبرة في النواتج المالية لسنة 2017.
- النتيجة لعادية قبل الضرائب لسنة 2015 هي: 228.947.440.58 دج، أما سنة 2016 هي: 299.262.7.27 دج، الزيادة المحققة قدرت ب: 70.314.866.69 دج ، وهي قفزة نوعية للمؤسسة بسبب هذه الزيادة يعود إلى الزيادة في النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية بنسبة كبيرة.
- في سنة 2017 تراجعت النتيجة العادية قبل الضرائب بقيمة 7.635.359.68 دج وهذا التراجع يعود أساسا إلى تراجع النتيجة التشغيلية.
- حقق المركب الصناعي التجاري الحضنة سنة 2015 نتيجة صافية قدرت ب: 161.321.002.93 دج، وسنة 2016: 320.018.795.62 دج ، الطور المحقق قدر ب: 158.697.792.69 دج، أي بنسبة 98.37%.
- في العام الموالي انخفضت النتيجة الصافية لتصل إلى 288.089.495.05 دج أي أن التراجع قدر بنسبة 9.97 %، وسبب هذا التراجع هو تراجع النتيجة العادية قبل الضرائب.

الفرع الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة.

الجدول رقم (08):

الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015.

%61	رؤوس الأموال الخاصة 1.814.073.173.67	%67	أصول غير جارية 2.014.281.224.94
%25	خصوم غير جارية 413.419.326.81	%33	أصول جارية 971.782.918.90
%14	خصوم جارية 758.571.643.36		
%100	2.986.064.143.84	%100	2.986.064.143.84

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (09):

الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016.

64%	رؤوس الأموال الخاصة 2.116.579.869.26	59%	أصول غير جارية 1.957.326.862.13
12%	خصوم غير جارية 409.898.743.28	41%	أصول جارية 1.340.702.442.38
24%	خصوم جارية 771.550.691.94		
%100	3.298.029.304.51	%100	3.298.029.304.51

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم (10):

الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017.

66%	رؤوس الأموال الخاصة 2.177.447.359.66	41%	أصول غير جارية 1.925.992.544.75
12%	خصوم غير جارية 411.013.842.63	59%	أصول جارية 1.348.448.791.94
22%	خصوم جارية 685.980.134.40		
%100	3.274.441.336.69	%100	3.274.441.336.69

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الميزانية المختصرة نلاحظ ما يلي:

1- على مستوى الأصول:

أ- الأصول الثابتة: نلاحظ انخفاض في قيمة الأصول الثابتة، حيث انخفضت في سنة 2016 بنسبة 8% مقارنة بسنة 2015، أما في سنة 2017 استمرت الأصول الثابتة في الانخفاض بنسبة 18% وهذا راجع إلى النقصان في قيمة التثبيات.

ب- الأصول الجارية: نلاحظ زيادة في الأصول الجارية بنسبة 8% وهذا من سنة 2015 إلى سنة 2016، واستمرت هذه الزيادة إلى غاية 2017 بنسبة 18% وهذه الزيادة تعود للزيادة المستمرة خلال ثلاث سنوات لكل من المخزونات والزيائن.

2- على مستوى الخصوم:

أ. رؤوس الأموال الخاصة: نلاحظ زيادة مستمرة في قيمة الأموال الخاصة خلال ثلاث سنوات وهذا يعود إلى زيادة النتيجة الصافية.

ب. الديون طويلة الأجل: نلاحظ انخفاض في قيمة الديون طويلة الأجل، حيث انخفضت سنة 2016 بنسبة 13% مقارنة مع سنة 2015، ثم تعود لتزداد خلال سنة 2017.

ج. الديون قصيرة الأجل: هي في تزايد بنسبة 10% خلال سنة 2016 نتيجة زيادة الضرائب، ثم نلاحظ انخفاض خلال سنة 2017 بنسبة 2%.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي.

انطلاقاً من الميزانيات المالية للسنوات (2015-2016-2017)، سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة، لمعرفة مدى بلوغ المؤسسة محل الدراسة للتوازن المالي.

أولاً: حساب رأس المال العامل.

تكمن أهمية رأس المال العامل في معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل أم لا تحققه، ويحسب وفقاً للعلاقة التالية:

FR = الأموال الدائمة - الأصول غير الجارية

= (رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) - الأصول غير الجارية.

الجدول رقم (11):

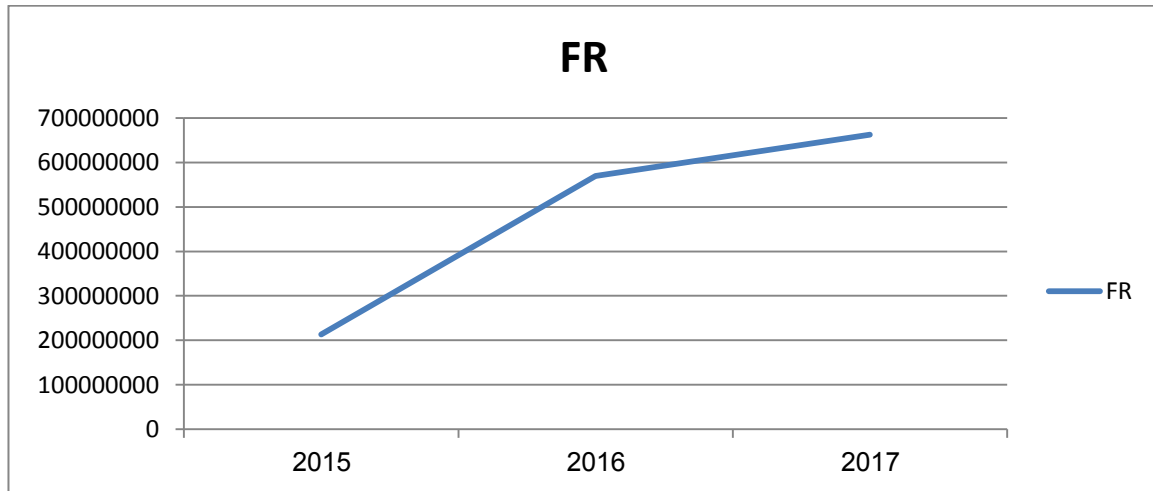
تطور رأس المال العامل FR.

البيان	2015	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة	1.814.073.173.67	2.116.579.869.26	2.177.447.359.66
+ الخصوم غير الجارية	413.419.326.81	409.898.743.28	411.013.842.63
- الأصول غير الجارية	2.014.281.224.94	1.957.326.862.13	1.925.992.544.75
FR	213.211.275.54	569.151.75.41	662.468.657.54

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (02):

تطور رأس مال العامل خلال السنوات 2015-2017.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 11.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة، حيث قدر رأس المال العامل خلال سنة 2017 ب: 213.211.275.54، وارتفع خلال سنة 2016 إلى 569.151.750.41، وخلال سنة 2017 يزداد ارتفاعا ليصل إلى 662.468.657.54 .

التفسير:

بما أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاث هذا يعتبر دلالة على أن الأصول الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية)، غطت الأصول غير الجارية، هذا من

جهة ، ومن جهة أخرى يمكن القول أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة (2015-2017)، حققت توازنا ماليا على المدى الطويل، حيث استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، كما تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة الأجل، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل احتياجات مالية أخرى، وبالتالي نقول أن المؤسسة تخلصت من حالة العسر المالي.

ثانيا: حساب الاحتياج لرأس المال العامل BFR.

الاحتياج في رأس المال العامل أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، إذ أنه يحدد مواطن العجز لديها، كما أنه يؤثر على تطور النشاط، ويتم حسابه انطلاقا من الميزانية المالية كما هو مبين في الجدول أدناه:

$$BFR = (\text{مجموع الأصول الجارية} - \text{أموال الخزينة}) - (\text{مجموع الخصوم} - \text{خزينة الخصوم}).$$

الجدول رقم (12):

تطور الاحتياج لرأس المال العامل BFR.

البيان	2015	2016	2017
مجموع الأصول الجارية	971.782.918.9	1.340.702.442.38	1.348.448.791.94
أموال الخزينة (خزينة الأصول)	752.702.532.36	1.090.864.366.63	1.087.445.094.92
مجموع الأصول الجارية - خزينة الأصول (1)	219.080.386.54	249.838.075.75	261.00.697.02
مجموع الخصوم الجارية	758.571.643.36	771.550.691.94	685.980.134.40
خزينة الخصوم	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية - خزينة الخصوم (2)	758.571.643.36	771.550.691.94	685.980.134.40
BFR (1) - (2)	-539.491.256.82	-521.712.616.19	-424.976.437.38

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المالية.

التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث (2015-2016-2017)، في هذه الحالة تكون موارد الدورة أكبر من احتياجات الدورة، وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن حالة المؤسسة جيدة والفائض المحقق يمكن استغلاله لزيادة المدة الممنوحة للعملاء وبالتالي زيادة مهمة الشركة وكسب العملاء.

ثالثاً: حساب الخزينة TR.

الخزينة هي مجموعة الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها خلال دورة الاستغلال، وهي القيم السائلة التي تبقى فعلا في تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل، والجدول التالي يوضح تغيرات الخزينة خلال سنوات الدراسة:

الخزينة TR = رأس المال العامل FR - الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الجدول رقم (13):

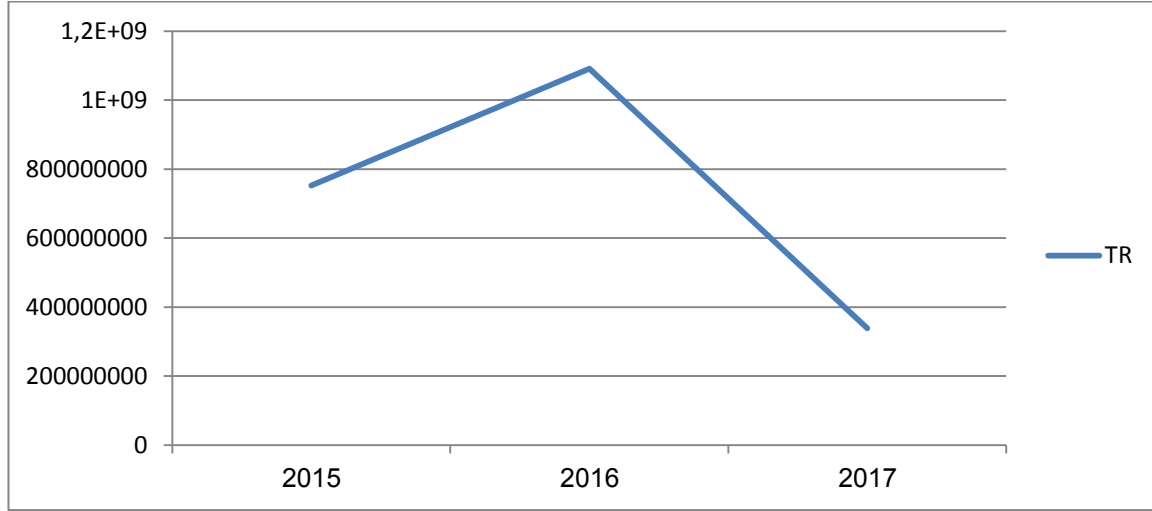
تطور الخزينة TR

البيان	2015	2016	2017
رأس المال العامل FR (1)	213.211.275.54	569.151.750.41	662.468.657.54
الاحتياج في رأس المال العامل BRF (2)	539.491.256.82-	521.712.616.19-	424.976.437.38-
الخزينة (1) - (2)	752.702.532.36	1.090.864.366.6	1.087.445.094.92

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (11) والجدول رقم (12).

الشكل رقم (03):

تطور الخزينة خلال السنوات 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (13).

التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة (2015-2016-2017)، حيث قدرت سنة 2015 ب: 752.702.532.36، أما سنة 2016 فقد ارتفعت خزينة المؤسسة لتصل إلى 1.090.864.366.63 أي حققت نمو ب 338.161.834.27 أما سنة 2017 فنلاحظ انخفاض في الخزينة قدر ب: 1.087.445.094.92 .

التفسير:

يعود السبب في ارتفاع الخزينة إلى وجود علاقة طردية مع رأس المال العامل FR والخزينة TR، وبالتالي تفسر حالة الخزينة الموجبة خلال السنوات الثلاثة للدراية بأن المؤسسة استطاعت تغطية الاحتياج في رأس المال العامل بفضل وجود فائض في التمويل $FR > BFR$.

المبحث الثالث: تقييم الأداء عن طريق مؤشرات السيولة والهيكلية المالية.

كما سبق وتطرقتنا في المبحث السابق إلى مؤشرات التوازن المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، فإننا سوف نعالج في هذا المبحث إلى مجموعة من النسب التي نستطيع بواسطتها تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهي نسب السيولة والهيكلية المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب السيولة.

تعتبر نسب السيولة واحدة من أهم النسب التي يهتم بها المحلل المالي، كونها تساعد في الحكم على سيولة المؤسسات الاقتصادية وقدرتها على سداد الديون قصيرة الأجل، فتقييم السيولة يساعد المؤسسة على تجنب حالة الخطر المالي ويزيد من ثقة الدائنين اتجاهها.

1- نسبة التداول:**الجدول رقم (14):****حساب نسبة التداول.**

البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة (1)	971.782.918.9	1.340.702.442.38	1.348.448.791.94
الخصوم المتداولة (2)	758.571.643.36	771.550.691.94	685.980.134.40
نسبة التداول (2)/(1)	1.28	1.73	1.96

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

التعليق:

من خلال الجدول نجد أن نسبة التداول خلال السنوات الثلاثة أكبر من 1، حيث بلغت 1.28 سنة 2015، ثم ارتفعت لتصل 1.73 سنة 2016، وفي سنة 2017 بلغت 1.96، وهي نسبة كبيرة جداً، ذلك يعني أن المؤسسة محل الدراسة تستطيع تسديد ديونها من جهة، والحصول على قروض جديدة من جهة أخرى، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها، وهذا بفضل

السيولة التي تمتلكها، هنا يمكن أن نقول أن وضعها المالي جيد خلال السنوات محل الدراسة (2015-2017).

2- نسبة السيولة السريعة:

الجدول رقم (15):

حساب نسبة السيولة السريعة.

البيان	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	971.782.918.9	1.340.702.442.38	1.348.448.791.94
المخزونات	148.014.999.35	172.367.222.08	183.693.935.83
الأصول المتداولة - المخزونات (1)	823.767.919.55	1.168.335.220.3	1.164.754.856.11
الخصوم المتداولة (2)	758.571.643.36	771.550.691.94	685.980.134.40
نسبة السيولة (1)/(2)	1.08	1.51	1.69

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة (2015-2017)، أكبر من الواحد وفي تزايد مستمر، وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء لاستخدام عنصر الأصول المتداولة الأقل سيولة كالمخزون، وهذا يعني أن كل دينار من الديون قصيرة الأجل يقابله 1.08 دينار من الأصول المتداولة سنة 2015، ويقابله 1.51 دينار في سنة 2016، وفي سنة 2017 يقابله 1.69.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الهيكلية المالية.

1- نسبة التمويل الدائم:

يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، ويمكن حسابه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16):

حساب نسبة التمويل الدائم.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الدائمة (1)	2.227.492.500.48	2.526.478.612.57	2.588.461.202.29
الأصول الثابتة (2)	2.014.281.224.94	1.957.326.862.13	1.925.992.544.75
نسبة التمويل الدائم (1)/(2)	1.10	1.29	1.34

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال سنوات الدراسة (2015-2017) أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها لثابتة بواسطة أموالها الدائمة مع تسجيل هامش أمان مالي يمكنها من مواجهة الاحتياجات المتولدة عن دورة الاستغلال.

2- نسبة التمويل الخاص:

تدل هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة في الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الاستثمارات، ويمكن حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17):

حساب نسبة التمويل الخاص.

البيان	2015	2016	2017
الأموال الخاصة (1)	1.814.073.173.67	2.116.579.869.29	2.177.447.359.66
الأصول الثابتة (2)	2.014.281.224.94	1.957.326.862.13	1.925.992.544.75
نسبة التمويل الخاص (1)/(2)	0.9	1.08	1.13

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص للمركب الصناعي التجاري الحضنة خلال سنة 2015 قريبة من الواحد، أما خلال السنتين 2016 و 2017 أكبر من الواحد، هذا يعني أن للمؤسسة محل الدراسة إمكانية في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

3- نسبة التمويل الخارجي:

من خلال النسبة يمكن معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي (الديون).

الجدول رقم (18):

حساب نسبة التمويل الخارجي.

البيان	2015	2016	2017
مجموع الديون (1)	1.171.990.970.17	1.181.449.435.22	1.096.993.977.03
مجموع الأصول (2)	2.986.064.143.84	3.298.029.304.51	3.274.441.336.69
نسبة التمويل الخارجي (1)/(2)	0.392	0.358	0.335

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخارجي في انخفاض مستمر خلال فترة (2015-2017)، وهذا يعني انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، فمن المحتمل أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبات في تسديدها لقيمة الديون، وبالتالي يمكن القول أن للمؤسسة محل الدراسة فرصة في الحصول على قروض جديدة.

4- نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، ويمكن حسابها من خلال الجدول

التالي:

الجدول رقم (19):

حساب نسبة الاستقلالية المالية.

البيان	2015	2016	2017
الأصول الخاصة (1)	1.814.073.173.67	2.116.579.869.29	2.177.447.359.66
مجموع الديون (2)	1.171.990.970.17	1.181.449.435.22	1.096.993.977.03
نسبة الاستقلالية المالية (2)/(1)	1.54	1.79	1.98

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خلال الفترة (2015-2017) محل الدراسة أن نسبة الاستقلالية المالية تتراوح بين 1 و 2، وهي نسبة كبيرة ويعني هذا أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، أي أن المؤسسة ليست مثقلة بالديون، لذلك يمكن القول أن للمؤسسة الحق في الاقتراض.

البحث الرابع: تقييم الأداء المالي باستخدام نسب المردودية والنمو.

في هذا المطلب سنحاول تقييم الأداء المالي للمركب الصناعي التجاري الحضنة عن طريق مجموعة أخرى من النسب هي نسب المردودية ونسبة النمو.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب المردودية.

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، فهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة.

1- المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حساب النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية.

وتحسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20):

حساب المردودية الاقتصادية.

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (1)	161.321.002.93	320.018.795.62	288.089.495.05
مجموع الأصول (2)	2.986.064.143.84	3.298.029.304.51	3.274.441.336.69

0.087	0.097	0.054	نسبة المردودية الاقتصادية (2)/(1)
-------	-------	-------	-----------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد الجدول رقم (05) والجدول رقم (06).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار واحد من أصول المركب الصناعي التجاري الحضنة يدر نتيجة إجمالية قدرها (0.054، 0.097، 0.087) على التوالي خلال السنوات الثلاث 2015، 2016، 2017، وحقق المركب الصناعي التجاري الحضنة أكبر مردودية سنة 2016، وهذا راجع إلى الارتفاع في النتيجة الصافية.

2- المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة لمؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية وتحسب عن طريق الجدول التالي:

الجدول رقم (21):

حساب نسبة المردودية المالية.

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية (1)	161.321.002.93	320.018.795.62	288.089.495.05
الأموال الخاصة (2)	1.814.073.173.67	2.116.579.869.29	2.177.447.359.66
نسبة المردودية المالية (2)/(1)	0.0889	0.1511	0.1323

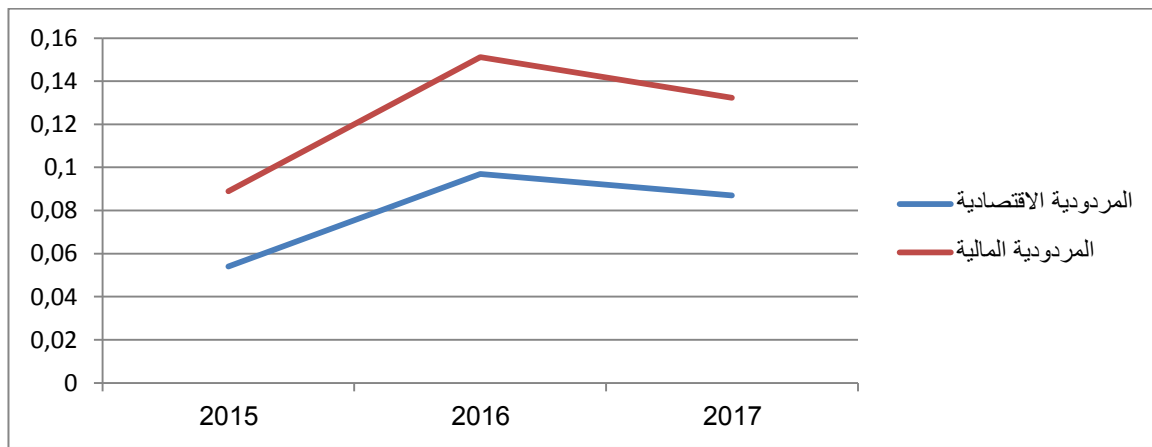
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد الجدول رقم (06) والجدول رقم (07).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة مالية قدرها (0.0889، 0.1511، 0.1323) خلال السنوات الثلاث، وحقت أكبر مردودية مالية للمؤسسة محل الدراسة خلال سنة 2016، وهذا نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية. وفيما يلي التمثيل البياني لتطور معدلات المردودية المالية والاقتصادية في المركب الصناعي التجاري الحضنة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (04):

تطور معدلات المردودية في المؤسسة خلال الفترة ما بين 2015-2017



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدولين رقم 18 و 19.

الفرع الثالث: أثر الرافعة المالية:

إن أثر الرافعة المالية يبين الربح المتحصل عليه من سياسة الائتمان، و يكون هذا الأثر إما إيجابي أو سلبي، يمكن حساب أثر الرافعة المالية من خلال الفرق الموجود بين معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الاقتصادية حيث:

- ✓ إذا كانت المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية فإن الأثر إيجابي.
- ✓ إذا كانت المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية فإن الأثر سلبي.

الجدول رقم (22):

أثر الرافعة المالية خلال السنوات (2017/2015).

البيان	2015	2016	2017
تكلفة الاستدانة (فائدة الاقتراض)	0.02	0.02	0.02
الديون/الأموال الخاصة	0.196	0.168	0.163

0.132	0.151	0.088	المردودية المالية (1)
0.087	0.097	0.054	المردودية الاقتصادية (2)
0.045	0.054	0.034	أثر الرافعة المالية (1) - (2)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين (20) و (21)

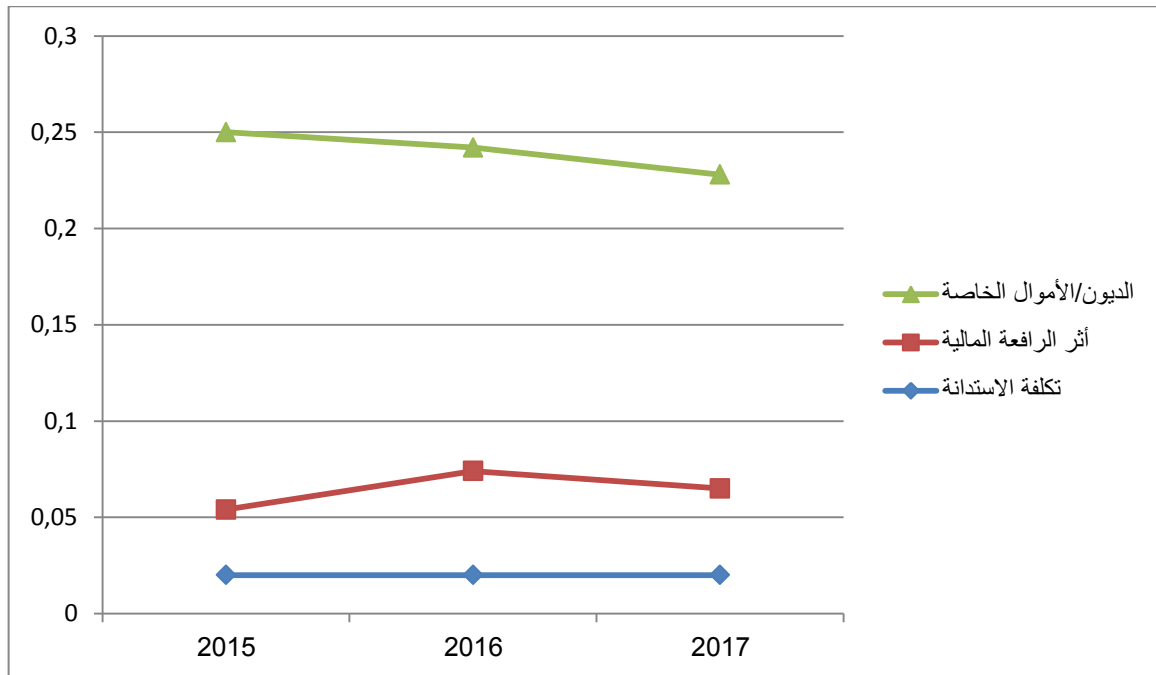
التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أثر الرافعة المالية للسنوات الثلاث كان موجبا، فهو يلعب دورا إيجابيا، أي أن مديونية المؤسسة أثرت بالإيجاب في مردودية المؤسسة، فكلما زادت النسبة (الديون / الأموال الخاصة).

و فيما يلي التمثيل البياني لتطور أثر الرافعة المالية خلال فترة الدراسة (2015-2017).

الشكل رقم (05):

تطور أثر الرافعة المالية خلال فترة الدراسة (2015-2017).



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 22

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالية عن طريق نسب النمو.

يعتبر النمو معيارا لقياس التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة إلى أخرى، فهو يحسب

مدى نمو المؤسسة في إطار النمو الاقتصادي الوطني.

1- حساب نسب النمو :

الجدول رقم (23):

حساب نسب النمو.

البيان	2015	2016	2017
نسبة تطور رقم الأعمال	-	%22.9	%1.27
نسبة تطور الإنتاج	-	%23.3	%1.28
نسبة تطور القيمة المضافة	-	%34.71	%3.04
نسبة تطور النتيجة الصافية	-	%98.37	%9.97

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الجدول رقم (07).

التعليق :

- نلاحظ من الجدول أن رقم الأعمال للمركب الصناعي التجاري الحضنة خلال سنوات الدراسة (2015-2017) في ارتفاع مستمر، حيث كان رقم الأعمال سنة 2015 2.332.024.449.4، ثم ارتفع إلى غاية 2.866.220.558.42 سنة 2016، ليصل في سنة 2017 إلى 2.902.714.153.11.
- نلاحظ من الجدول أن الإنتاج خلال السنوات الثلاث في ارتفاع بنسب متفاوتة وهذا نتيجة ارتفاع رقم الأعمال.
- نلاحظ من الجدول أن القيمة المضافة للاستغلال كذلك تتزايد خلال السنوات محل الدراسة وهذا يعود إلى الزيادة المعتمدة في رقم الأعمال التي بدورها تزيد من إنتاج الفترة.
- نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافية للمؤسسة خلال الفترة محل الدراسة في حالة تذبذب، حيث كانت النتيجة الصافية لسنة 2015 161.321.002.93، ثم ارتفعت سنة 2016 نسبة

98.37% لتصل إلى 320.018.795.62، ثم انخفضت إلى 288.089.495.05 سنة 2017، وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض النتيجة التشغيلية والنتيجة العادية.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا بهدف تجسيد ما توصلنا إليه في الجانب النظري وإسقاطه على المركب الصناعي التجاري الحضنة، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حساب النتيجة والتي من خلالها تم حساب بعض النسب المالية لتقييم الأداء المالي والمتمثلة في السيولة، التمويل، الهيكل المالية..... بغرض معرفة مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي وإعطاء أهمية لهذا الموضوع، ولقد تم الاعتماد في تقييم وضعية المؤسسة محل الدراسة على حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في الفترة الممتدة من 2015_2017 والتي توضح بأن الوضعية المالية للمركب الصناعي التجاري الحضنة جيدة خلال فترة الدراسة وذلك لما تحظى به من مكانة في مجال إنتاج السميد والدقيق.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بغرض إظهار المؤسسة في صورتها الحقيقية، ومن أجل تقييم أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف، ومتابعة النشاط الأساسي للمؤسسة وتطبيق النسب المالية والحكم على أداء المؤسسة بصورة صحيحة، وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

إثبات أو نفي الفرضيات:

لقد قامت دراستنا على أربع فرضيات، سيتم اختبارها في ما يلي:

- الفرضية الأولى: تنص على أن المحلل المالي يحتاج كل القوائم المالية للقيام بعملية تقييم الأداء المالي، لم تثبت هذه الفرضية، حيث وجدنا أن المحلل المالي يحتاج إلى الميزانيات المالية وجدوا حساب النتيجة فقط في دراستنا هذه.
- الفرضية الثانية: التي تنص على أن المؤشرات المالية تهدف لقياس كفاءة وفعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، تم إثبات هذه الفرضية من خلال حساب مختلف المؤشرات النسب المالية.
- الفرضية الثالثة: تم إثباتها من خلال اكتشاف نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة محل الدراسة بناء على حساب مختلف المؤشرات والنسب والكشف عن أداء المؤسسة.
- الفرضية الرابعة: تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة، والاعتماد على نتائجها في الحكم على تحقيق المؤسسة لتوازنات مالية.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج البحث النظري:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية، لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، كما تسمح لنا بالكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف والانحرافات.
- مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والمردودية والنمو، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- يتحقق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية إذا تم توفير موارد دائمة تغطي الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال السنة.

نتائج البحث التطبيقي:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في المركب الصناعي التجاري الحضنة توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ هناك نمو مستمر ومنتزاد في أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة، وكذا الأموال الدائمة متزايدة.

✓ المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهذا من خلال النتائج المالية التي تظهر خلال السنوات 2015، 2016، 2017

ومن خلال دراسة المؤشرات المالية تبين لنا ما يلي:

✓ حققت المؤسسة خلال الثلاث سنوات رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمويل جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة فهي بذلك تحقق هامش أمان.

✓ حققت المؤسسة احتياج في رأس مال عامل سالب خلال الثلاث سنوات بهذا يمكن القول أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى.

✓ حقق المركب الصناعي التجاري خزينة موجبة خلال فترة الدراسة هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات رأس المال العامل وتوفير فائض كهامش أمان لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

✓ لا تواجه المؤسسة أي مشكلة في تسديد ديونها، كما أنها تتمتع باستقلالية مالية.

✓ الرافعة المالية للمؤسسة تلعب دورا إيجابيا.

التوصيات والاقتراحات:

بعد تناولنا موضوع مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الذي يعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة لمعرفة الوضع المالي، وبعد استخلاصنا لنتائج بحثنا وإثبات صحة الفرضيات نقدم جملة من الاقتراحات:

- عملية تقييم الأداء المالي أهم عملية للكشف عن نقاط القوة والضعف، على مختلف المؤسسات القيام بها من فترة إلى أخرى.
- الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي وإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها.
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.

آفاق البحث:

بعد إتمام هذه المذكرة الموسومة بعنوان: "مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، نرجو أن تكون مساهمة فعالة تخدم المكتبة العلمية، على الرغم من الجهد المبذول في إعداد وإتمام هذه المذكرة إلا أنها لا تخلوا من النقائص لعلها تكون منطلقاً للبحوث الأخرى.

لهذا أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية نتطرق إليها في النقاط التالية:

- تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي - دراسة عينة من المؤسسات -
- تأثير تقييم الأداء المالي على القوائم المالية.
- أثر المردودية المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
2. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003-2004.
3. جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.
4. جيمس أ. كاسين، جويل ج. ليرنر، ترجمة: محمد عبد العزيز أو رمان، ملخصات شوم، نظريات ومسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ابن عكنون، 1992.
5. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.
6. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
7. دريد كمال آل شبيب، مقدمة في إدارة المالية المعاصرة، ط2، الأردن عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.
8. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة، دار المريخ، الرياض، 2002.
9. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013.
10. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، ط1، الأردن، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.
11. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد الشركات المساهمة، ط1، الأردن، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010.
12. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، الأردن، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000.
13. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط3، الأردن، عمان، 2008.
14. منير شاكر محمد، إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، الطبعة الثانية.

15. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، الجزائر، دار الآفاق للنشر، 2001.

16. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.

ثانيا: المجلات

1. دادن عبد الغاني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006.

2. زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء المالي (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007.

3. عبد المالك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، جامعة بسكرة، 2001.

4. وهيبية رمضان محمد حسين، أبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، الجزء 02، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2006.

2. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

3. بوزار السعيد أسماء، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2008.

4. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أوالحاج، البويرة، 2011/2012.

5. جمال عبد الناصر صخري ، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
6. دادن عبد الغاني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007.
7. سارة باحو، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009-2010.
8. سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.
9. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -قياس وتقييم-، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.
10. هاجر عباسي، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.

رابعاً: الملتقيات والندوات:

1. مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، مداخلة بعنوان: دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

الملاحق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتقييم أدائها ومحاولة تحليلها في المؤسسة محل الدراسة المركب الصناعي التجاري الحضنة_المسيلة_ لتحسين وضعيتها المالية وذلك بحساب مؤشرات التوازن ونسب السيولة، الهيكلية المالية، ونسبتي المردودية والنمو، هذه المؤشرات تساعد المحلل المالي في إصدار الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

وباعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي، واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها، نجد أن المؤسسة سجلت نتائج إيجابية خلال الفترة (2015_2017)، وأنها مستقلة ماليا قادرة على تسديد ديونها، وهذا ما انعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

الأداء المالي، تقييم الأداء، نسب مالية، مؤشرات التوازن المالي، سيولة، مردودية، نمو.

Résumé

Cette étude vise à connaître l'importance de la performance financière dans l'entreprise économique en utilisant les indices équilibrés et les ratios (pourcentages) financières pour évaluer et analyser les résultats dans le complexe industriel. Commercial EL-HOUDNA-MSILA pour améliorer sa situation financière en calculant les indices d'équilibre et les ratios (pourcentages) de la liquidité et la structure financière et deux ratios de rentabilité et le développement

Ces indices aident l'utilisateur (analyste) financier pour condamner sur la situation financière de l'établissement pendant la période de cette étude.

En s'appuyant sur cette approche descriptive et analytiques et en prenant à l'égard les résultats obtenues on trouve que l'entreprise a enregistré des résultats positifs durant la période entre (2015-2017) et qu'elle est indépendante financièrement et qu'elle est capable de payer ses dettes et cela qui reflète positivement sur la performance financière dans le complexe industriel et commercial.

Les mots clés

La performance financière – évaluer la performance les ratios financière – la liquidité- rentabilité – développement -indices d'équilibre financière